



50 سنة من التنمية البشرية  
و  
آفاق من سنة 2025

## الفصل الرابع

**تعبئة الإمكان البشري:  
النمو، السياسات الاقتصادية والتشغيل**

## تعبئة الإمكان البشري النمو، السياسات الاقتصادية والتشغيل

عرف الاقتصاد المغربي تطورا ملحوظا طوال الخمسين سنة المنصرمة، منطلقا في ذلك من مستوى متدني من النمو عادة الاستقلال. فلقد تم إرساء مرتكزات اقتصاد عصري، من قبيل اعتماد عملة سليمة، وإقامة مؤسسات تنظيم ذات مصداقية، وآليات ناجعة للسياسات الضريبية، أو المالية أو النقدية، وذلك في إطار تضخم متحكم فيه، وتشريع ملائم ونظام مالي متين ونسيج متماسك للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ونواة صلبة لمجموعات مقاولاتية، تقوم بدور القاطرة للاقتصاد الوطني.

لقد لوحظت هذه التطورات خلال المراحل الرئيسية الثلاث التي يتقاطع فيها المسار الاقتصادي للبلاد. وهكذا فالمرحلة التي تمتد من الاستقلال إلى سنة 1982 تعد مرحلة مخاض بالنسبة لبناء النموذج الوطني للتنمية، ليس فحسب بالنظر إلى تحديد خياراته التأسيسية، بل وكذلك بالنسبة للصعوبات الأولية القوية للمالية. فالمرحلة التي تبتدى سنة 1983، وتنتهي عشر سنوات بعد ذلك، غلبت عليها ضرورة البحث عن استقرار ماكرواقتصادي وتطهير المالية العمومية، من خلال برنامج التقويم الهيكلي، كما تميزت بتكريس التخلي التدريجي للدولة، لفائدة قوى السوق. ويشكل كل من تحرير الاقتصاد وافتتاحه المفهومين الأساسيين المهتمين على المرحلة التي بدأت سنة 1993، حيث سيدان ترجمتهما على أرض الواقع في مواصلة تحرير الاقتصاد، وفي برامج الخصخصة الطموحة، والتوقيع على اتفاقيات التبادل الحر.

ومنذ الاستقلال، اعتمدت، بشكل دقيق، شروط النهوض بسوق عصرية، شددت الاقتصاد الوطني إلى النموذج الليبرالي، مع إرسائه، بالتدريج، في قنوات المبادلات العالمية. ولقد تأثر المستوى الإجمالي لمعيشة ساكنتنا بذلك، حيث ارتفع، بشكل واضح على مستوى المداخل والقدرة الشرائية والاستهلاك والادخار.

وعلى الرغم من هذا التقدم الملحوظ، فقد ظل الاقتصاد المغربي بعيدا عن توظيف إمكانه كليا على مدى نصف قرن المنصرم. وبالفعل، فقد كان النمو إجمالا ضعيفا منذ 1955، ولم يبلغ مستوى اكتفاء مستديم، يمكن من إخراج البلاد من التخلف. فالارتباط الأكيد لاقتصادنا الوطني، خلال هذه الفترة بالقطاع الفلاحي، الذي يظل بدوره رهين التحولات المناخية، يفسر عدم استقرار نسب نمو اقتصاد البلاد.

ونتيجة لذلك، ظل نمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، على العموم، ضعيفا بسبب ضعف الإنجازات، ونظرا لمحيط ماكرو اقتصادي متمسك بعدم الاستقرار، وقطاع خاص تحد من فعاليته ظواهر التمركز وصعوبة الحصول على القروض، وقلة المقاولات المحدثه، والتدخلات الدولية المعيقة لحرية السوق والتأثر الشديد للاقتصاد بالظرفية الدولية وعدم ملائمة المنظومة التربوية. ولقد نتج عن هذا النمو الإجمالي الضعيف، في ارتباطه بالتوازن على مستوى سوق الشغل، استفحال ظاهرة البطالة، التي ما فتئت تعيق التنمية البشرية، وتعذي الفوارق الاجتماعية بالبلاد.

### 1. السياسات الماكرو اقتصادية

ميزت المسار الماكرو اقتصادي للبلاد ثلاث مراحل كبرى تمتد الأولى من 1955 إلى 1982، وتمثل مرحلة بناء اقتصاد عصري، يتصف بتوسع في الميزانية، ولكنه حامل للاختلالات. أما المرحلة الثانية، المتروحة بين 1983 إلى 1993، فترتبط مخطط التقويم الهيكلي والاستقرار الماكرو اقتصادي الذي اعتمده المغرب. وتبدأ المرحلة الثالثة في سنة 1993، وهو التاريخ الذي شرعت فيه البلاد من الاستفادة من استقلاليتها الماكرو اقتصادية، لمواصلة انفتاح وتحرير الاقتصاد. وستتميز كل واحدة من هذه المراحل الثلاث بسياسات حاسمة تتعلق بالميزانية وبالضرائب وبالجانبة النقدي.

#### 1.1. بناء الاقتصاد وتوسع الميزانية: 1955 – 1982

##### ❖ سياسة الميزانية

للميزانية دور أساسي في السياسة الماكرو اقتصادية من حيث كتلتها (لاسيما بالنسبة المئوية % للناتج الداخلي الإجمالي) وبنيتها (بنية النفقات والمداخيل) وتدفقاتها (توجيه النفقات وجمع المداخيل) وأخيرا رصيدها.

ظلت سياسة الميزانية احترازية نسبيا إلى غاية 1973. ويمكن التمييز بين مرحلتين فرعيتين: الأولى (1956 – 1964) وتمثل السنوات الأولى من الاستقلال، حيث أظهرت الحاجة إلى انطلاقة الاقتصاد عجزا في الميزانية بنسبة 8,6% كمعدل للناتج الداخلي الخام. ولقد أبان وضع مخططات للتجهيز والتصنيع (مخطط على سنتين 1958 و1959 ومخطط خماسي 1960 – 1964) عن ارتفاع النفقات العمومية، ولاسيما منها المتعلقة بالتسيير. ومن ثم، عملت الدولة على

توظيف مكثف لتولي الأمور في الجهاز الإداري وإرضاء المتطلبات الاجتماعية، بعد انصراف الفرنسيين. وشهدت المرحلة الفرعية الثانية (1965 – 1973) عجزا ملحوظا في الميزانية. ومن ثم، وضعت السلطات العمومية مخططات استقرار تروم الحد من النفقات العمومية، في إطار المخطط الثلاثي 1965 – 1967 والمخطط الخماسي 1968 – 1972.

ما تزال مميزات سياسة الميزانية هاته توجه النفقات العمومية إلى اليوم. وهكذا سنتسم بنية النفقات، بهيمنة نفقات التسيير، على حساب نفقات الاستثمار والتجهيز والديون. وتكمن صرامة الميزانية في تجديد حصة كبيرة من نفقات الدولة ومستوى صرفها، في حدود الهامش المتاح.

**لقد ظلت سياسة الميزانية المغربية إرادية، وذات توجه محدد نحو الإنفاق، إلى حدود سنة 1977.** وبالفعل انفجرت النفقات العمومية بتأثير من الرفع في المداخل، جراء زيادة أثمان الفوسفات بثلاثة أضعاف. ويرجع السبب الأول لهذا الانفجار إلى سياسة توسع الاستثمار. فلقد قرر المخطط الخماسي 1973 – 1977 تنفيذ برنامج تجهيز مكثف: سدود وطرق وبنيات مدرسية وجامعية. لذا شهدت نفقات الاستثمار ارتفاعا بنسبة 131% ما بين 1975 و1977 وستزيد من حدة هذه الحركية صدمة البترول سنة 1973 والنفقات العسكرية (نزاع الصحراء) والرفع من أجور الوظيفة العمومية بنسبة 26%. وهكذا تراجعت سياسة الاحتراز لفائدة سياسة التوجه نحو الإنفاق. وأصبح عجز الميزانية، في متم هذه المرحلة، عنصرا بنويا في المالية العمومية، حيث كان ينحصر في 1,9 % سنة 1973 وبلغ نسبة 14,6% سنة 1977.

**في سنة 1978 انطلقت سياسة التقشف وتطهير الوضعية المالية للدولة،** حيث مكنت هذه السياسة من تخفيض نفقات الاستثمار بنسبة 40% سنة 1978، والحد من تصاعد النفقات الجارية. لكن مخطط تكريس الاستقرار المالي هذا كانت مدته محدودة. وبالفعل، برزت مخاطر هذا التوجه نحو تكريس الاستقرار المالي بسبب عوامل عدة منها: ارتفاع أثمان البترول، وانخفاض سعر الفوسفات، وضعف التساقطات المطرية (في 1981 عرف المغرب جفافا من أشد ما شهده في تاريخه) والاضطرابات الاجتماعية في يونيو 1981 بالدار البيضاء. ومن ثم، سنتستنفذ الإجراءات المتخذة والتعهدات الرامية إلى الحد من نفقات التسيير أغراضها: حيث مورست الضغوط باستمرار بفعل إعادة تقييم أجور الوظيفة العمومية، ودعم أثمان الاستهلاك، ومتطلبات تنمية التشغيل، والحاجة الملحة إلى الحفاظ على التوازن الاجتماعي. وكل هذه العوامل زادت من حدة الصعوبات في اتجاه التقليل من النفقات العمومية وتجاوز الإكراهات المرتبطة بتدبير الدين، مما أثقل كاهل السلطات العمومية، وحد من إمكانية تصرفها.

**جعلت اللاتوازنات المالية الخطيرة من التقويم الهيكلي ضرورة لا محيد عنها. وبالفعل، فقد مثل عجز الميزانية في 1981 نسبة 14% من الناتج الداخلي الخام.** ولتمويل النفقات وتغطية العجز المتكرر لجأت الدولة بكثافة إلى الدين الخارجي، في ظرفية يطبعها ارتفاع نسب الفائدة. لقد فرضت ضخامة الاستدانة الخارجية والعجز المتعدد حالة شبه انقطاع عن الأداء، استلزمت إعادة جدولة الدين واعتماد التقويم الهيكلي.

#### ❖ السياسة الجبائية

تتسم بنية المداخل الضريبية بهيمنة الضرائب المباشرة والرسوم الجمركية على حساب الضرائب المباشرة. يعزى هذا الوضع، أساسا، إلى سياسة التقشف المالية التي نهجتها السلطات العمومية إثر أزمة الميزانية سنة 1964. وهي سياسة رفعت من الرسوم الضريبية المفروضة على الاستهلاك. وابتداء من 1973 زادت بشكل ملموس، ثلاث مكونات للمداخل الضريبية. وهكذا تضاعفت بأربعة أضعاف عائدات الضرائب المباشرة وغير المباشرة ما بين 1974 و1982. لكن الرسوم الجمركية زادت بوتيرة أسرع من الضرائب الأخرى، إثر اعتماد أنظمة جمركية جديدة.

**تميزت المرحلة المتراوحة ما بين 1955 و1982 بغياب إصلاح ضريبي وازن.** فلقد اكتفى المغرب عادة الاستقلال بمتابعة اعتماد النظام الجبائي الموروث عن الحماية، مع العمل على الرفع من مختلف الضرائب الموجودة، بغية الرفع من الموارد. وفي سنة 1962 ثم سن أول إصلاح ضريبي محدود؛ إذ عمل على تغيير الضريبة الفلاحية فقط، واكتفى بإدخال تعديلات طفيفة على الباقي. فبعض الإجراءات كإحداث رسوم على دخل القيم المنقولة في 1972 أو قوانين الاستثمارات القطاعية الستة في 1973 لم تصل إلى حد تغيير بنية النظام الجبائي.

**وفي هذه المرحلة بدأ انخفاض مرونة العائدات الضريبية (عكاسة بذلك، العلاقة بين الناتج الداخلي الخام وعائدات الضرائب) التي ما تزال تطبع الاقتصاد المغربي.** وتمثل المداخل الضريبية أهم حصة في موارد الدولة. ويساير تطورها عموما، بشكل تناسبي، نمو البلاد الاقتصادي. فالواقع المغربي يطبعه ضعف العلاقة بين الناتج الداخلي الخام والمداخل الضريبية. ولئن برزت مرونة المداخل الضريبية، بشكل جلي، ما بين 1973 و1977 بفضل عائدات ضخمة، ناتجة عن تصاعدها في تلك الفترة، فإنها تقلصت كثيرا، بسبب مخطط تكريس التوجه نحو الاستقرار المالي سنة 1978. وبالفعل، سبب هذا التقويم نقصا في الوعاء الضريبي، عن طريق التحكم في النفقات العمومية. وهكذا استهدف تجميد الأجور التقليل من مردود هام للإخضاع الضريبي على المداخل. بيد أن نقص نفقات الاستثمار، كانت ترمي إلى الحد من المداخل الضريبية الكامنة، ذات المفعول السلبي على الناتج الداخلي الإجمالي.

## ❖ السياسة النقدية: ضبط الكتلة النقدية بين التأطير والتحرير

أبان كل من سقف إعادة الخصم ومعامل السيولة، اللذان يعتبران أساسيان في تحديد القروض البنكية عن عدم فعاليتها، (1956 – 1966). وفي سنة 1959 أصبح وضع الآليات نقدية جديدة ضرورة ملحة، وذلك بعد تحويل بنك المغرب إلى مؤسسة عمومية ذات استقلالية، وإحداث الدرهم كعملة وطنية جديدة. لكن حجم المساعدات البنكية لم يتقلص، حيث إن اللجوء إلى معهد الإصدار سجل حجم 75 مليون درهم سنة 1960 و152 مليون درهم سنة 1962. كما أن القروض التي منحها البنوك الخاصة والبنوك الشعبية واصلت تزايدها ما بين 1960 و1962. أما معامل السيولة الذي كان يفرض على مؤسسات الإئتمان فقد جعل نسبة 45% من مستوجباتها تحت الطلب أو لأجل، ضمن موجوداتها. وبذلك، لم يكن له مفعول على التحكم في السيولة البنكية.

في سنة 1966 أدخلت تعديلات جذرية على مختلف الآليات، ليكون لها وقع أكبر على السيولة البنكية. وهكذا، تم توسيع حقل تطبيق نظام إعادة الخصم، ومع التخلي عن معامل السيولة، وذلك لفائدة آليات جديدة: الاحتياطي النقدي والحد الأدنى للسندات العمومية. لكن وانطلاقا من 1969 أضحى من الضروري التدخل مباشرة لإلزام البنوك بتوزيع القروض من طرفها بواسطة تأطير القرض.

ما بين 1973 و1982 ترددت السياسة النقدية بين تأطير وتحرير القروض. لقد ارتكزت السياسة النقدية التوسعية المتبعة ما بين 1973 و1977 على تحرير القروض وإصلاح نسب الفائدة الدائنة (رفع نسب الفوائد) والمدينة (تبسيط نسب الفوائد) سنة 1974. أما الرجوع إلى القواعد النقدية الأصلية سنة 1978 فقد أفضى إلى العودة إلى تأطير القرض، أمام فشل الآليات التقليدية، للتحكم في السيولات. ولقد مكنت هذه الإجراءات تدريجيا من نمو الكتلة النقدية إلى معدل قريب من الناتج الداخلي الإجمالي فعليا.

### 2.1. التقويم الهيكلي والعودة إلى التوازنات الأساسية: 1983 – 1993

تشكل فترة 1983 – 1993 منعطفا في سياسات المغرب الاقتصادية الظرفية منها والبنوية. فقد أدت أزمة نهاية السبعينات (المغرب من بين 15 بلدا الأكثر مديونية في العالم) بظرفية دولية يطغى عليها الانحسار، إلى اعتماد مخطط التقويم الهيكلي سنة 1983، بهدف استئثار التوازنات الماكرو اقتصادية، والحد من الدين الخارجي، وتحرير قوى السوق. بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ولقد ارتكز برنامج تكريس التوجه نحو الاستقرار المالي، أساسا، على الحد من تدخل الدولة المالي، والتحكم في الطلب الداخلي، وتشجيع الادخار المحلي، واستغلال تخصيص الموارد بشكل أمثل، وتحرير التجارة الخارجية، ونظام الصرف وإعادة هيكلة القطاع العمومي، وإلغاء تقنين الأثمان، وعصرنة القطاع المالي.

#### ❖ سياسة الميزانية: التحكم في المتغيرات الأساسية

تمت هيكلة مرحلة 1983 – 1992 ارتكازا على هدف تطهير المالية العمومية، والعودة إلى مستوى مقبول من عجز الميزانية. ولقد أبانت سياسة تقويم المالية العمومية عن فعاليتها: 9,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبذلك، استقر عجز الميزانية في 2,2% تسع سنوات بعد ذلك. ومن ثم، خضعت نفقات الاستثمار لتقطيعات صارمة: قسمت حصة الاستثمار في مجموع نفقات الميزانية إلى ثلاث حصص طوال هذا العقد. كما تم تقليص النفقات ذات الطابع الاجتماعي (شغل، عمران، سكن): فلم تعد تمثل سوى 0,4% من ميزانية الدولة سنة 1987. وعلاوة على ذلك، تغيرت بنية تمويل عجز الميزانية جذريا؛ فعوض الاقتراضات الخارجية أصبحت موارد التمويل الداخلية أكثر هيمنة، منذ العمل بمخطط التقويم الهيكلي.

لكن تقويم الميزانية ظل هشاً بسبب مواصلة نفقات التسيير، وتزايدها. فبعد 16,4 مليار درهم في 1983 بلغت هاته النفقات 36 مليار درهم سنة 1992، نظرا للزيادة في النفقات الأجور، المرتبطة بالواقع المكتظ للإدارة. ورغم مستواها المرتفع، سجلت نفقات التسيير انخفاضا طفيفا نسبيا، حيث انتقلت نسبتها في الناتج الداخلي الإجمالي من 16,5% سنة 1983 إلى 14,5% سنة 1992.

على مستوى التوازنات الخارجية كان التقدم واضحا إذ انتقل رصيد الحساب الجاري من عجز بنسبة 12,3% في الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1982 إلى فائض نسبته 0,9% سنة 1987. يعزى هذا التحسن إلى إنكماش الواردات وزيادة صادرات المواد المصنعة والهامض الفسفوري وارتفاع العائدات السياحية، بفضل السياسة التعريفية الجديدة، وتساعد التحويلات الجارية الصافية للمغاربة القاطنين بالخارج. وقد حفر على هذا التحويل الجاري الصافي، نقص في قيمة العملة بين سنتي 1983 و1985. كما لا ينبغي إغفال أهمية النتائج المتعلقة بمستوى الدين العمومي، حيث تزايدت، بشكل سريع، المبالغ التي تم دفعها برسم خدمة الدين (استخدامات وفوائد)، وذلك سريعا بضعفي نفقات التسيير ما بين 1983 و1992.

### ❖ السياسة الجبائية: توسيع الوعاء الضريبي

دفعت صدمة الثمانينيات الدولة إلى اعتماد إصلاح للنظام الجبائي مركّز على التبسيط والعقلنة. وقد أدى هذا الإصلاح إلى نقص ملموس في الفوائد العليا للرسوم الجمركية على الواردات، وإلغاء الحقوق على الصادرات، بصورة شبه كلية، واحلال الرسوم المفروضة على المنتوجات والخدمات بالضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الأرباح المهنية، مع إحداث الضريبة العامة على الدخل. كما تم اعتماد إصلاح للجباية المحلية وتطبيقها، منذ 1990.

استهدفت هذه الجملة من الإصلاحات الحد من حجم الفوائد الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي. وهكذا، تم تخفيض الضريبة على الشركات، وأُغفيت شريحة الدخل المتراوح ما بين 12.000 درهم و 18.000 درهم من الضريبة العامة على الدخل. وبذلك، مكّنت هذه الإصلاحات والتحفيزات من تحسن البنات الضريبية، مما أدى إلى ارتفاع حصة الضرائب المباشرة في مجموع العائدات، خارج الخوصصة، وعلى حساب الضرائب غير المباشرة التي انخفضت حصتها.

### ❖ سياسة نقدية: مواصلة سياسة تأطير القرض

عملت السلطات النقدية إلى غاية 1991 على تنفيذ سياسة القرض، كوسيلة رئيسية لمراقبة توزيعها. أما تسوية السيولة البنكية فقد تمت أكثر فأكثر، على صعيد السوق النقدية وأقل فأقل بواسطة أدوات كلاسيكية تمثلت في اللجوء إلى معهد الإصدار (سقف إعادة الخصم وسقف التسيقات الخاصة)، مع تفضيل طريقة التدخلات ما بين البنوك، بصفة خاصة، على أسلوب اللجوء إلى البنك المركزي.

### 3.1. تحرير وانفتاح : 1993 – 2005

بعد سنة 1993 طوت البلاد صفحة التقييم الهيكلي، وشرعت في برنامج التأهيل. أملت هذا البرنامج عملية أوسع، تكمن في الإنفتاح على التجارة العالمية (اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية). وتندرج في مواصلة التحرير (إصلاحات بنكية وجبائية، قانون متعلق بالمنافسة، قانون جديد متعلق بالشركة المجهولة الاسم). ويمكن القول بأن أخذ الإشكالية الاجتماعية بعين الاعتبار، عقب سنوات التقييم الهيكلي لم ينفلت من مواجهة بعض الحدود المتمثلة في الإكراه الخارجي (نقل الدين الخارجي) وضيق هامش تصرف الدولة بخصوص المالية العمومية. وتوضح هذه الحدود تطور السياسة الاقتصادية بموازاة مع حدود التوازن الخاص ببرنامج التقييم الهيكلي.

### ❖ سياسة الميزانية: هامش تصرف محدود

ظلت فترة 1993 – 2004 مطبوعة بعجز متواتر في الميزانية لكن تحت المراقبة. فلقد اعتمدت الدولة بالخصوص، على عائدات الخوصصة المراكمة منذ بداية التسعينيات، والتي غطت جزئيا منذ 1993 ضياع الأرباح المرتبطة بإعادة جدولة الدين. ولقد أسهم بيع هذه الموجودات من أصول الدولة في تقليص كبير للعجز المتواتر في الميزانية. وهكذا، وبفضل عائدات استثنائية تراجع عجز الميزانية بمعدل 3,1% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1996 – 2003. لكن هذه العمليات المتعلقة بالخوصصة قد توهم بتقديم صورة أسلم للمالية العمومية. غير أن العجز لم يستقر في نسبة 2,6% إلا بفضل تفويت 35% من اتصالات المغرب ليفاندي، مما وفر مداخيل جديدة لصناديق الدولة.

ظل هامش التصرف في الميزانية ضعيفا خلال هذه الفترة، بسبب عدم قابلية تقليص نفقات التسيير وخدمة الدين. لقد زادت نفقات التسيير في تصاعدها لتصل إلى 18,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2003. كما أنها ظلت تحظى بالحصة الأكبر في نفقات الدولة وكتلة الأجور (12% من الناتج الداخلي الإجمالي طوال فترة 1996 – 2003) وفرضت هيمنتها على بنية النفقات: فلقد فاقت النفقات ضعفي ما كانت عليه ما بين 1990 و 2003. ومن جهة أخرى يشكل نظام الدعم لأثمان المستهلك (طاقة ومنتوجات غذائية أساسية) ركنا مهما آخر في مجموع النفقات. وبذلك، أضرت هيمنة نفقات التسيير بنفقات الاستثمار، التي انتقلت من 7,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في 1993 إلى 4,8% سنة 2003. ومن المؤكد أن هامش تحرك الدولة في تحويل الاقتصاد قد تأثر بشكل خاص من هذه الحالة.

ومن ناحية أخرى، فقد تحقق تقدم في الحد من الاستدانة العمومية الخارجية. ومن ثم، فإن خدمة الدين الخارجي (الفوائد)، انتقلت من 3,1% في 1990 إلى 0,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2003. وبعد هذا الانخفاض نتيجة مشتركة بين العكس المستمر لمخزون الدين ونقص أسعار الفائدة في السوق الدولية، بالإضافة إلى نهج سياسة نشيطة لتدبير الدين. وعلى العكس من ذلك تضاعفت تقريبا نسبة خدمة الدين العمومي الداخلي، في ارتباط بالناتج الداخلي الإجمالي خلال فترتي 1980 – 1989 و 1996 – 2003.

وإجمالاً، وجب التأكيد على أن حالة البلاد الماكرواقتصادية تبقى سليمة بحكم مستوى تضخم ضعيف (تحكم يعزى أساساً إلى التفيكات التعريفية، وانخفاض أثمان المنتوجات الصينية وضعف التضخم أقل من 2% من الشركاء الأوروبيين) والانخفاض الملحوظ في الدين الخارجي والتموقع الخارجي المتين.

#### ❖ السياسة الجبائية: تصاعد الضرائب المباشرة وتراجع الرسوم الجمركية

رغم انخفاضها نسبياً ظلت الضرائب غير المباشرة، منذ الاستقلال إلى اليوم، مهيمنة على بنية المحصلات الجبائية، وذلك خلافاً لما هو عليه الحال في البلدان النامية حيث تمثل الضريبة المباشرة أكبر حصة من المحصلات الجبائية. ويعزى هذا الوضع إلى الحجم غير المقنن للاقتصاد في بنية الناتج الداخلي الإجمالي، وإلى عدم التحكم في وعاء الضرائب المباشرة الرئيسية (ضريبة على الشركات، موضوع غش وتهريب جبائي، ضريبة عامة على الدخل مركزة جلياً على مداخيل الأجور) وإلى الصعوبات المرتبطة بالنقاطات الجبائية، وتكوين نظم لقاعدة المعلومات الجبائية. وهكذا تصل حصة الضرائب غير المباشرة في المحصلات الجبائية إلى 46% في 2003 مقابل 47,3% سنة 1993.

سجلت الضرائب المباشرة انخفاضاً ملموساً خلال سنتي 1993 و1994 بسبب حصول نقص في معدل الإخضاع الجبائي للضريبة على الشركات، أساساً. ولقد زادت حصة الضرائب المباشرة بشكل ملموس في المداخيل الضريبية، منتقلة إلى 36,5% سنة 2003. ومن جهتها، عرفت حصة الرسوم الجمركية تراجعاً مستمراً. وبالفعل سجلت العائدات الجمركية انخفاضاً، ابتداءً من 1995 لتتضخم سنة 1998، نتيجة تفعيل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

#### ❖ السياسة النقدية: تحرير مالي

طرأت إصلاحات جذرية على نظام تمويل الاقتصاد الوطني، الذي اعتمد بشكل واسع إلى غاية سنة 1990، والذي لم يعد يلبي متطلبات السوق الجديدة، وذلك في إطار تحرير متصاعد لآليات السياسة النقدية. وهكذا، تم إلغاء تأطير القرض في يناير 1991، بسبب ثقله وتشعبه وطابع تسييره الموجه لفائدة عمل ذي تأثير غير مباشر على السيولة البنكية وعلى أسعار الفائدة. ومن أجل الحد، بشكل سريع وناجع، من تصاعد القروض عقب تحريرها، اعتمدت السلطات النقدية آليتين: استعمال الاحتياطي النقدي بحذر، واعتماد مرونة حجم وكلفة إعادة التمويل في السوق النقدية.

اقترن التطور العام في اتجاه المراقبة غير المباشرة للقرض بإدخال إصلاحات استهدفت توفير ظروف أفضل لتمويل الاقتصاد: تحرير أسعار الفائدة، إلغاء شبه كلي للاستعمالات الإجبارية وإصلاح السوق النقدية والمالية (تحريك سوق مزيدة سندات الخزينة).

## 2. السياسات القطاعية

### 2.1 الفلاحة: خيار أضحى مرتهنا

#### الوضع إبان الاستقلال

كان المغرب إبان الاستقلال بلداً فلاحياً بالدرجة الأولى، حيث إن ثلثي ساكنته النشيطة الذكورية مشغلة في القطاع الفلاحي. ثلاثة أرباع سكان المغرب من أصل عشرة مليون في 1955 كانوا يعيشون في الوسط القروي. وكانت الفلاحة تمثل 38% من الناتج الداخلي الخام، ممتدة على 7.8 مليون هكتار مزرعة، وانتشار ماشية تعد بـ 21 مليون رأساً (غنم، بقر، ماعز). وكان القطاع الفلاحي في 1955 يضمن الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلاد، وتقوم صادراته بكثير واردات المنتوجات الغذائية.

وهكذا، بلغ معدل تغطية الواردات بالصادرات نسبة 206%، مع العلم بأن هذه الفلاحة ظلت ثنائية، حيث تعيش ضمنها قطاع صغير عصري مركز وتنافسي ومصدر، مع قطاع شاسع تقليدي ممتد وقليل الإنتاج، وموجه نحو الاستهلاك الذاتي. ومنذ ذلك الحين برز بوضوح ضعف هذا القطاع: الفلاحة محدودة العصرية والمكننة، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات المناخية. ومن ثم، ستتحكم هذه الحالة في السياسات الفلاحية للخمسين سنة الموالية.

#### ❖ تحديث وعقلنة القطاع: 1956 – 1965

لقد تم تكريس الفلاحة كأولوية لتنمية البلاد منذ بداية الاستقلال. وبتجاه المغرب نحو الحسم مع الخيارات الصناعية التي اعتمدها آنذاك جل بلدان العالم الثالث الأخرى، تأكدت هذه الاستراتيجية خلال أول اجتماع للمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط في 1964. فالمخطط الثلاثي الذي أعد في 1965 ركز على عنصرين أساسيين يمثلان ركائز الاستراتيجية الفلاحية: التحديث والعقلنة.

هذه الاستراتيجية اعتمدت بالأساس، من خلال تشييد السدود لري الأراضي وعبر تضافر الجهود في الدوائر المجهزة لاستغلال الماء، والسهل على إقامة ضيعات قابلة للاستثمار، مؤهلة للاستفادة من المكننة وتقوية شروط الإنتاج. فهذا الإنتاج مخول لزراعات تجارية (سكر، مواد زيتية، حوامض، حليب، قمح رطب، قطن) ومن ثم، فهو معد لإرضاء الطلب الداخلي من المنتجات الغذائية. وبذلك تأكد التزام الدولة مبكرا بإحداث المكتب الوطني للري في 1960؛ تلك المؤسسة التي تم تعويضها، لاحقا، بسبعة مكاتب جهوية للإصلاح الزراعي. وكل ذلك يصب في اتجاه الخيار المائي المعتمد.

### ❖ التزام قوى لكن انتقائي للدولة: 1965 – 1985

إن نموذج التنمية المعتمد يتمثل في نهج سياسة السدود بشكل إرادي ومندمج وانتقائي (مشاريع كبرى للماء). وتتولى الدولة هذه السياسة متعددة الأشكال، بتفعيلها لعدة آليات مرتبطة بالسياسات العمومية: الاستثمارات العمومية، قانون الاستثمارات العمومية، القروض الفلاحية، الإجراءات الضريبية، الأثمان وأنواع الدعم.

ويمكن القول، بأن عمل الدولة تميز باستثمارات مهمة في البنيات التحتية الأساسية وتجهيزات صرف المياه. وهكذا، تم إطلاق برنامج سدود طموح منذ 1967، حيث لم تكن البلاد تتوافر على أكثر من خمسة عشر سدا، بطاقة تخزينية تقل عن ملياري متر مكعب، ولا تسقي سوى 133.000 هكتار من الأراضي المستصلحة. واليوم بلغ عدد السدود 100 سد، بطاقة تخزينية تقدر بحوالي 15 مليار متر مكعب، تشمل في الساقطة مساحة 770.000 هكتار. وقد مكن الجهد الكبير المبذول لتجهيز الأراضي وجعلها قابلة للري بواسطة السدود، من بلوغ 25.000 هكتار في السنة ما بين 1965 و1985.

استهدف قانون الاستثمارات الفلاحية الصادر سنة 1969 تحديث القطاع. وقد نص هذا القانون على استصلاح الأراضي الفلاحية داخل المساحات المحددة. بإخضاع الفلاحين لضوابط استغلال ترمي إلى تقوية الإنتاج. وفي المقابل أحدث نظام منح (إعانات تتراوح ما بين 10 و50%) لتشجيع على اقتناء أدوات العصرية الضرورية: حبوب مختارة، أسمدة، أدوية لصيانة النباتات وغيرها. وقد حظي الحصول على الماء بنفس العناية، حيث إن ثمن الماء والرسوم الضريبية لاستخراجه جمدت طوال السبعينيات. وعلاوة على ذلك، تمت إعادة النظر في القرض الفلاحي لتشجيع تمويل المناطق والضيعات والانتاجات التي حظيت بالأفضلية ضمن هذه السياسة. فالإجراءات الموضوعة كانت، وبشكل واسع، لحساب الضيعات الكبيرة، في إطار قروض للتنمية.

أما على الصعيد الجبائي فقد أدى إحداث الضريبة الفلاحية في الستينات إلى إعفاء تسعة أعشار المستغلين. وستصبح الضريبة الفلاحية، بعد ذلك، دون معنى، نظرا لعدم تحيين الأسس الضريبية، واستقرار المعدلات في مستوى منخفض. وفي سنة 1984 استفاد القطاع الفلاحي من إعفاء ضريبي امتد إلى غاية سنة 2000، ليتم تمديده إلى غاية سنة 2010. ولقد قادت نفس الإرادة إلى عدم إخضاع ضريبي فيما يتعلق بالضريبة غير المباشرة. وهكذا، تم، في البداية، إعفاء العائدات الرئيسية والعتاد والماشية من الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية على الواردات. وفي الأخير أعفيت من الضريبة على القيمة المضافة كذلك، المنتجات الفلاحية الطرية وكذا بعض المنتجات التي خضعت للتحويل. وإجمالا يمكن القول بأن القطاع الفلاحي سيستفيد، إذن، من إعفاء ضريبي شبه كلي.

كما أن سياسة الأثمان بالنسبة للإنتاج كانت هي الأخرى إنتقائية. فلقد عملت الدولة على تقنين أثمان بعض المواد الأساسية كالحبوب والحليب وبعض المزروعات الصناعية (شمندر، قطن، نوار الشمس) الموجهة للسوق الداخلية، وحافظت على حرية أثمان بعض المنتجات، كالبواكر والحوامض وزيت الزيتون. وكلها مواد كان المتوخى منها تشجيع تصديرها.

يعطي النموذج المعتمد مكانة خاصة للمزروعات موضع الاستيراد. وهكذا، فمنذ 1965 أحدث مكتب التسويق والتصدير، الذي سيظل إلى غاية 1985 محتكرا لتصدير المنتجات الرئيسية (حوامض، بواكر، مصبرات نباتية وحيوانية). أما الخطوة الحاسمة فستتم سنة 1969، بالتوقيع على إتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وبما أن مدتها حددت في خمس سنوات، فقد مكنت هذه الإتفاقية الأولى بعض المنتجات الفلاحية الطرية المحولة من ولوج سوق المجموعة، مع الاستفادة من تخفيضات جمركية.

في أواسط السبعينات أدخلت تغييرات على هذه السياسة الفلاحية. ولقد كانت هذه التغييرات نتاج تشخيص حاسم مزدوج الاتجاه: فمن جهة، لم يتمكن القطاع السقوي، حتى وإن بلغ أشده من الإنتاج، من تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي الغذائي، مما جعل السياسة السقوية تتوجه تدريجيا نحو الحاجات الأساسية للبلاد من المواد الفلاحية. ومن جهة أخرى فقد نتج عن سياسة السدود المنتهجة لاتوازن مطرد وغير محمود بين المناطق المسقية والمناطق البورية، التي تعاني الجفاف. ولهذا الغرض تم اعتماد توجه جديد، سيحول قسطا من الاستثمارات نحو الدوائر البورية، بالتركيز على المكننة واستعمال الأسمدة والعلاج بأدوية صيانة النباتات في هذه الأراضي. واستكمالا لهذه السياسة الجديدة أقيمت مشاريع إنمائية مندمجة،

واستحدثت برامج بناء طرق ومدارس ومستوصفات في نواحي فاس والقروية وتيسة وولماس، والرماني والحاجب واللكوس.

انطلاقاً من هذين التوجهين الجديدين، يبدو أن نموذج التنمية الفلاحية في السبعينيات أضحى يروم استراتيجية متوازنة أكثر لإنعاش الصادرات وإحلال الواردات وكذا احتكامها إلى تصور جديد يخدم دوائر الري الكبير على حساب مناطق فلاحية شتوية ومناطق تجهيزات مائية صغيرة أو متوسطة.

#### ❖ مخطط التقويم الهيكلي الفلاحي: 1985 – 1993

شملت سياسة التقويم الهيكلي القطاع الفلاحي سنة 1985، مجسدة في قروض وبرامج لتقويم القطاع الفلاحي (PASA 1 و2) وإصلاح مناطق الري الكبرى (PAGI 1 و2) والاستثمار في القطاع الفلاحي (PISA 1 و2). وتندرج هذه البرامج في المنطق العام لمخطط التقويم الهيكلي، وذلك بـ: تقليص تدخل الدولة المالي، وتحرير بنية الإنتاج والتبادل، وتخصيص الموارد تبعاً لميكانزمات السوق. وهكذا ترتبط الإجراءات العديدة المتضمنة في هذه البرامج بالمحاور التالية:

- إعادة تحديد دور المؤسسات العمومية ومجال تدخلها، في اتجاه احترام ميكانزمات السوق: إلغاء الاحتكارات التصديرية (مكتب التسويق والتصدير) والإيرادية للسكر (المكتب الوطني للشاي والسكر)؛
- إلغاء اختلالات السوق والحوجز التي تقف في وجه المبادلات الداخلية والخارجية: ترشيد التعريفات الجمركية، حذف الرسوم الضريبية المتعلقة بالتصدير، الانخراط في "الكات"، حذف القيود الكمية (عدا ما يخص المنتوجات الإستراتيجية كالحبوب والسكر)؛
- حذف دعم الدولة لعوامل الانتاج وتحرير أثمان الإنتاج والاستهلاك: تحرير تدريجي للأثمان (عدا الزيت، والسكر والخبز) حذف الإعانة للأسمدة والتخفيض من إعانة البذور ورفع من أسعار الماء والكهرباء.

#### ❖ مرحلة الاستراتيجيات: 1993 – 2004

شهدت الفترة الموالية للتقويم الهيكلي تبلور استراتيجيات موجهة للعالم الفلاحي، ستكرس هدف الأمن الغذائي عوض الاكتفاء الذاتي الغذائي. وهكذا سيرتكز القانون التوجيهي الهادف إلى عصرنة الفلاحة على أربعة توجهات جديدة للسياسة الفلاحية: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، إدماج السوقين الدولية والوطنية، الرفع من دخل الفلاحين وتأمينه، المحافظة على المواد الطبيعية وإعطاؤها قيمة أكبر. وبذلك، عوضت هذه التوجهات الجديدة الأهداف الأربعة التقليدية للسياسة الفلاحية: الاكتفاء الذاتي الغذائي، توازن الميزان التجاري، الرفع من دخل الفلاحين والحد من الفوارق الجهوية. هذه التوجهات ينبغي أن تتجدد بالنسبة لمجموع القطاعات الإنتاجية من خلال مواصلة العمل على تحقيق الأهداف المشتركة: احترام طبيعة المجال القروي، واستغلال القدرات الإنتاجية، واكتساح السوقين الداخلية والخارجية، وتكثيف الجهود الخلاقة، وإحداث السبل العملية والمراسد الاقتصادية، ومراقبة الصحة والجودة. ولقد اعلن التصريح المشترك بين الحكومة والفلاحين عن هذه الأهداف سنة 1997.

وبدءاً من سنة 1994، بدأت تظهر بعض النتائج الملموسة من قبيل: إصدار القانون الخاص بالإصلاح الزراعي في المناطق البوروية والقانون المتعلق بالماء، علاوة عن انطلاق البرنامج الوطني للري 1993 – 2000 وإحداث صندوق التنمية القروية. كما انطلقت في هذه الفترة برامج وطنية تروم تحسين الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في العالم القروي: البرنامج الوطني لبناء الطرق القروية، البرنامج الجماعي لتوفير الماء الشروب للسكان القروية، وبرنامج الكهرباء القروية الشاملة، والبرنامج الوطني للتندرس.

سيشهد التناوب السياسي سنة 1998 بلورة ثلاث استراتيجيات جديدة للعالم القروي: "استراتيجية 2020 للتنمية القروية"، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000 – 2004، و"استراتيجية طويلة المدى لتنمية الفلاحة المغربية". تتسم إستراتيجية 2020 بالعزم على الرفع من مستوى العيش بالعالم القروي، بشكل يتجاوز حدود ما تعنيه الفلاحة في معناها الضيق، فلقد أبانت نتائج الإحصاء الفلاحي ما بين 1996 و1997 على سبيل المثال، أن 43% من الساكنة القروية تستغل أراضي ضعيفة المردودية، الأمر الذي لا يوفر لها شروط العيش الكريم، وأن 54% من المناطق القروية تعيش شبه عزلة، وأن 16% فقط من الأسر القروية تتوافر على الكهرباء. لذا تقترح الإستراتيجية الجديدة نظرة شاملة ومندمجة لتنمية الوسط القروي، على أساس مبادئ الإنصاف والتضامن والمشاركة الديمقراطية. وسيضمن كل من المخطط الخماسي وإستراتيجية التنمية المستدامة الخطوط العريضة لتوجهات ومبادئ إستراتيجية 2020.

## ❖ نتائج السياسات المتبعة خلال خمسين سنة الماضية تبقى باهتة: حجم إنتاج دون المستوى بالرغم من بعض النجاحات القطاعية

وبالفعل، فالمنحى العام لتراجع نسبة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام (حوالي 15 % حاليا)، لم يكن مرادفا للتنمية وللعصرنة في المغرب كما كان عليه الحال في عدة دول أخرى؛ ذلك أن هذا المنحى لم يكن توازيه وثيرة متسارعة في إنتاج التروات و انخفاض مماثل لحجم التشغيل الفلاحي.

وتدل كثير من المؤشرات على تطور غير مرضي للقطاع: فهدف الاكتفاء الذاتي الغذائي لم يتحقق قط، وهل كان بإمكانه أن يتحقق وبأي ثمن؟ سؤال حسمه مشروع القانون التوجيهي لسنة 1997، المذكور سابقا، حيث عوض هدف الاكتفاء الذاتي الغذائي بهدف تحقيق الأمن الغذائي، دون الحديث عن تزايد الساكنة التي تضاعفت ثلاث مرات في الخمسين سنة الماضية. كما أن إنتاج الحبوب قياسا بالفرد الواحد والذي كان يبلغ 293 كيلو في بداية الستينات قد عرف تراجعا، بحيث أصبح يناهز 203 كيلو في سنة 2000، وهو ما يمكن أن يعتبر تعميقا للتبعية الغذائية لبلادنا (نسبة تغطية الانتاج المحلي للاستهلاك الداخلي يبقى أقل من 50 % بالنسبة للقمح الطري مثلا. كما ان الإنتاجات الحيوانية تبعث، بدورها، على الارتياح، إذ ارتفعت اللحوم البيضاء بنسبة 41% وزاد على غرارها، الإنتاج الحليبي. أما الماشية فقد تقلصت أعدادها على غرار البقر أو المعز (نقص 27% بالنسبة للصنف الأول) أو عرف استقرارا، على غرار الغنم.

وعلاوة على الإكراه المناخي يمكن تسجيل عاملين أساسيين لضعف إنتاجاتنا الفلاحية وهما: محدودية مجال المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، منذ الاستقلال وضعف المردود الفلاحي. فلقد كانت المساحة الفلاحية الصالحة تناهز 8,6 مليون هكتار في 1996، مقابل 7,8 مليون هكتار غداة الاستقلال. ورغم سياسات العصرنة ظلت المردودية دون المستوى المطلوب. وهكذا، فبخصوص الحبوب انتقل المردود من 8 قنطار في الهكتار إلى 12 هكتار حاليا، أي بمعدل أربعة قنطار طوال 40 سنة. لكن، وعلى سبيل المقارنة في نفس الفترة، زاد مردود الحبوب في فرنسا بعشرة أضعاف.

## 2.2. الصناعة بين تدخل الدولة والانفتاح

### ❖ الدور الرئيسي للدولة

ورث المغرب عن الحماية بنية صناعية مركزية أساسا في الدار البيضاء، تتجمع فيها الصناعات الفولاذية والميكانيكية والكهربائية والفلاحية الغذائية والنسيجية.

من 1950 إلى 1972 أعطيت الأولوية لإحلال الواردات. وتستقطب الصناعات التحويلية الخفيفة ولاسيما منها الفلاحية الغذائية والنسيجية معظم الجهود، الذي تحد منه قدرة الاستهلاك المرتبطة بطلب الأسر. فالحاجة الملحة للتنمية الصادرات لازمت هدف تقييم موارد البلاد الطبيعية (معدنية، فلاحية، صيدية). وفي ارتباط بذلك، استدمجت آليات السياسة الصناعية وسائل الاحتراز والتحفيز والاستثمار العمومي. وسهر على تطبيق هذه السياسة مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية، الذي أحدث غداة الاستقلال.

وابتداء من سنة 1973، قررت الدولة تنويع صناعات التصدير، في إطار سيادة اقتصادية وطنية أوسع. ولقد تجسدت هذه السيادة الاقتصادية المتصاعدة بقانون المغربية في 1973، الذي قام، على الخصوص، بمغربة قطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل والسيارات والعتاد الكهربائي والإلكتروني. واستدمجت هذه السياسة التحفيزات المدخلة على الصادرات، مع اتساع التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات. وكان مكتب التنمية الصناعية الذي خلف مكتب الدراسات والمساهمات الصناعية، الأداة المتميزة لبلورة هذا الجانب من السياسة الصناعية.

وإذا كانت الدولة تتدخل وحدها أو بتشارك مع رؤوس أموال أجنبية في المرحلة السالفة (كما كان الحال بالنسبة لمعامل السكر والإسمنت وبيبرليي المغرب أو صوماكا)، فإن أهم المنجزات ستتحقق إنطلاقا من 1973، بفضل مكتب التنمية الصناعية: سيميف، سنيب، سيور وسودرس مثلا. وتدخلت الدولة كذلك مباشرة في إحداث بنيات أخرى، منها مثلا مغرب فوسفور 1 و2 و3 و4 لإنتاج الحامض الفسفوري.

### ❖ نظام التحفيزات الصناعية

استهدف نظام التحفيزات الصناعية تشجيع تنمية الصناعة الوطنية، مرتكزا، في مرحلة أولى، على دعم صناعات إحلال الواردات. وقد تمحور ذلك أساسا حول معدل الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمارات وإجراءات الاحتراز الجمركي (إخضاع للرسوم ومراقبة الواردات). فنجمت عن ذلك خمسة قوانين متتالية للإستثمار، صدرت عبر سنوات: 1958، 1960، 1973، 1983 و1988.

تشمل قوانين الاستثمار هاته جملة من التدابير منها ما يتعلق، أساسا، بالجباية وإمكانية التأثير على شروط التمويل (جوائز التجهيز، تخفيض نسب الفائدة، تغطية مخاطر الصرف، ضمانة التحويل، الخ...) والتقليص من كلفة التدخل في القطاع الصناعي، مع العمل على الرفع من مردوديته، بالمقارنة مع النشاطات الأخرى (معاملات مرتبطة بالملكية وبالجانبيين العقاري والتجاري).

ومن جهتها، استهدفت تدابير الحماية الجمركية، تعديل ثمن دخول السلع المستوردة، التي تنافس المنتجات المحلية، وذلك بتوفير جائزة تنافسية، وإن بصفة غير مباشرة، للمنتجين المحليين، مع إحداث تعريف جمركية تفضيلية تخضع، ولو نسبيا، عتاد التجهيزات للرسوم، والمواد الأولية والمنتجات شبه المحولة، عكس ما هو الحال بالنسبة لمنتجات الاستهلاك، التي تتحمل رسوما جمركية مرتفعة نسبيا، من شأنها تنمية مواد الاستهلاك الجارية نسبيا. وقد تم تعزيز هذه الحماية الجمركية بأنواع من المراقبة المباشرة على تدفقات السلع المستوردة (حظر تام على بعض المواد، تحديد الحصص، منع إيراد بعض السلع بأثمان تقل عن الثمن الأدنى المحدد مسبقا).

وبالنظر لمحدودية السوق الداخلية، فقد سعت السلطات العمومية إلى تشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير. ولهذه الغاية أحدثت تحفيظات عديدة، منها أنظمة اقتصادية خاصة بالجمارك (منح إعفاء على الرسوم الجمركية بالنسبة للمواد الأولية المستوردة، والتي ستمج في تصنيع منتجات موجهة للتصدير) وأنظمة تأمين وتغطية الصرف وتشجيعات جبائية ومالية، لفائدة المقاولات المصدرة، على الخصوص.

وقد مكنت هذه السياسات من بروز أبطال صناعيين وطنيين على الصعيد الجهوي وإن كان تأثيرهم يتداخل، غالبا، مع بعض الأقطاب الاحتكارية.

وهكذا، شهدت الخمسون سنة الأخيرة تشكل مجموعات منظمة للحياة الاقتصادية المغربية مثل أونا، L'ONA الخطوط الملكية المغربية، اتصالات المغرب، سوناسيد، المكتب الشريف للفوسفات. لكن، ورغم انفتاح المغرب وتحرير اقتصاده تدريجيا، ما تزال العديد من هذه المجموعات تنشط وتتطور في محيط محمي. فتكوين أقطاب احتكارية أو شبه احتكارات يحد من وتيرة تصنيع البلاد، إذ يحول هذا الاختلال في السوق دون حرية لعبة المنافسة وبالتالي التنافسية في البلاد.

### 3. نمو اقتصادي متأرجح وغير كافي

#### 1.3. السمات المميزة للنمو الاقتصادي

إن الخاصية الرئيسية المميزة للنمو الاقتصادي بالمغرب، منذ سنة 50 سنة هي تأرجحه القوي. وهكذا، فقد تحددت نسبة النمو في 2,9% ما بين 1960 و1966 لتبلغ نسبة 5,7% من 1967 إلى 1974 ولتتراجع إلى 2,7% ما بين 1988 و1995، ثم لترتفع من جديد ما بين 1996 و2003 بمعدل 4%. وبذلك شهدت 33 سنة المتراوحة ما بين 1961 و2003 نموا إيجابيا، في حين أن 10 سنوات عرفت نموا سلبيا. هذا التذبذب يعيق تنمية البلاد أكثر مما يعرقل مستوى النمو نفسه، فضلا عن كونه يؤدي إلى انعدام القدرة التوقعية لمجريات التدابير الاقتصادية، وذلك على حساب الاستثمارات وملاءمة السياسات المالية.

يعزى هذا التأرجح، بالدرجة الأولى، إلى هشاشة الاقتصاد الناجمة عن التقلبات المناخية. وبالفعل، فقد ظل اقتصاد البلاد شديد الارتباط بمنجزات قطاعها الفلاحي، على مدى الخمسين سنة الأخيرة. وهكذا، فقد مثل هذا القطاع حسب السنوات، نسبة 13% إلى 23% من الناتج الداخلي الخام، وما يزال يشغل 40% من الساكنة النشيطة. فضلا عن ذلك فالتقلبات النشاط الفلاحي آثار خارجية سلبية على النمو الإجمالي، حيث إن انخفاض الإنتاج الفلاحي لا يؤدي فقط إلى انخفاض الصادرات بل وينتج عنه أيضا ضعف المداخل، مما ينعكس سلبيا على استهلاك الأسر. ويفسر هذا التذبذب كذلك بعوامل خارجية كتقلب الظرفية الاقتصادية للفضاء الاقتصادي الأوروبي، الذي يعد أول شريك تجاري للمغرب.

هذا النمو المتأرجح لم يتجاوز 4,1% في المتوسط، مدى الخمسين سنة الأخيرة. وقد شهد نقصا تصاعديا منذ 1975، تحت تأثير البطء الاقتصادي العالمي الناجم عن الصدمة النفطية في 1973. ومعلوم أن هذا المستوى من النمو يظل ضعيفا بالنسبة لبلد يسير في طريق التنمية، وكما سنرى ذلك فيما سيلي، فإن الضعف البنوي للنمو الاقتصادي لبلادنا، يرجع، أساسا، إلى ضعف الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي وضعف الاستثمارات الخاصة أساسا وكذا العمومية، وإلى النقص الحاصل في ميكانيزمات تمويل الاقتصاد، ومحدودية القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وضعف نجاعة السياسات الضريبية والنقدية، وعدم ملاءمة الموارد المرصودة.

إن الاتجاه التراجعي لانخفاض إمكان النمو واكبه تباطؤ مهم في وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل فرد من الساكنة، وذلك ضمن سياق للنمو الديموغرافي يشهد تزايدا إلى عاية بداية التسعينات.

وهكذا انتقل معدل نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل ساكن من 2,6% في المتوسط ما بين 1967 و1991 إلى 1% ما بين 1992 و2003، أي بانخفاض يفوق نصف الحجم الذي ارتفعت به مداخيل الأسر. ولئن استقر اتجاه النمو في الفترة ما بين 1967 و1991 إلى ما بعد 1991، فإن الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل ساكن كان سيكون أعلى بحوالي 30% من ذلك الذي سجل فعلا في 2003 (1871 دولار سنويا مقابل 1437 دولار). وعبر السنوات تراجعت الثروة بالنسبة للفرد الواحد قياسا بارتفاع مستوى معيشة البلدان المتقدمة. فمعدل الدخل المتوسط (مقارنة بالقدرة الشرائية) للمغربي قد تضاعف فعلا بالقيمة المطلقة منذ الاستقلال، لكن الفارق اتسع، بشكل ملحوظ، بالمقارنة مع البلدان المتقدمة. وهذا لا يمثل الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد اليوم سوى خمس الناتج الداخلي الخام للمواطن الإسباني، بينما كان يمثل نصفه سنة 1960.

#### مراحل نمو الاقتصاد المغربي

{ عرف الاقتصاد المغربي خلال المرحلة الممتدة بين 1960 – 2003 ستة مراحل للنمو الاقتصادي تتوزعها فترات بطء ونهوض :

**1960 – 1966**. شهدت هذه المرحلة نموا معتدلا بنسبة سنوية متوسطة هي 2,9%. ويمكن التمييز في هاته المرحلة بين فترتين، الأولى من 1960 إلى 1964 حيث شهدت منحنى تصاعديا يعززه توسع القطاع الفلاحي وحيوية القطاع العمومي، وقد تجسد ذلك بإحداث عدة مكاتب ومقاولات عمومية. وهكذا، ارتفع معدل النمو إلى 5,7% في 1963. أما الفترة الثانية فتميزت باعتماد مخطط دقيق على مدى ثلاث سنوات، قام على الحد من الواردات والتحكم في عجز الميزانية. إن هذا التغيير في التوجه الاقتصادي وفي الميزانية صادف موسما فلاحيا رديئا، مما أدى إلى انهيار النمو إلى نسبة 1,5% في 1964.

**1967 – 1974** سجلت هذه المرحلة وتيرة النمو الأكثر ارتفاعا خلال فترة الاستقلال المالية، حيث بلغ متوسط النمو المسجل 5,7%. ويعزى هذا الإنجاز أساسا إلى المواسم الحبوبية الهائلة وإلى الارتفاع المفاجيء كثرمن الفوسفات ابتداء من 1973. غير أن التقلبات القوية لأسعار المواد الأولية (فوسفات، بترول) وكذا اضطرابات النظام النقدي الدولي انعكس سلبيا على النمو المهم الذي عرفته هاته المرحلة.

**1975 – 1981**. عرف الاقتصاد نموا مرتفعا، على العموم، بنسبة 4,6%، وذلك بفضل حيوية القطاع غير الفلاحي، حيث شهد نموا نسبته 6,9%. لكن تقلب الظرفية العالمية وانهيار ثمن الفوسفات سيؤديان إلى ارتفاع مهم في الدين الخارجي.

**1982 – 1987**. سبتراجع النمو الاقتصادي نسبة 4,1%. وسيواجه المغرب من جديد ضغوطا مالية قوية. كما سيرفع اختلالا ملحوظا في توازناته الداخلية والخارجية. يرجع أصل هذه الصعوبات إلى ضعف بنيات الاقتصاد الوطني (حساسية مرتبطة بتقلبات المناخ وبالصادرات) وظرفية دولية غير ملائمة (ارتفاع الدولار وأسعار الفائدة).

**1988 – 1995**. شهدت هذه المرحلة أضعف نمو في الخمسين سنة الأخيرة، وذلك بمعدل 2,7%. وقد تميزت هاته الفترة بجفاف متكرر، وببطء الاستثمار العمومي والخصوصي، وتدهور تنافسية الصادرات المغربية، بالنظر إلى صادرات البلدان النامية. فتدهور هذه التنافسية النسبية يعزى إلى تصاعد تكلفة الإنتاج، إثر الزيادة في الأجور وارتفاع أثمان المواد الأولية وارتفاع نسب سعر الصرف الفعلي.

**1996 – 2004**. حصل نمو متوسط بنسبة 4% بفضل ارتفاع الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي، المرتبط بالسياحة والأشغال العمومية. كما يعود الفضل في ذلك إلى تجدد الاستثمارات، وتحسن كل من نسب الادخار والتموقع الخارجي للبلاد.

### 3. 2. نمو خاضع، أساسا، للاستهلاك، وامتسم باندماج تجاري غير كاف

**ظل النمو بالمغرب متأثرا، أساسا باستهلاك الأسر.** فالأسر شكلت المحرك الحقيقي للنمو، ما دام إسهامها في النمو الاقتصادي لم يقل قط عن 2 نقط منذ 1960. و تعزى حيوية هذا الطلب، أساسا، إلى ضعف عادات الاكتناز لدى الأسر، الذي يقلص من الادخار لصالح الاستهلاك. ونجم هذا الطلب كذلك عن التحكم في التضخم طوال التسعينيات وعن الزيادة المطردة في الأجور بالنسبة للقطاع العمومي.

**شكل الاستثمار المصدر الثاني لنمو المغرب، لكن ضعف اندماج البلاد في قنوات المبادلات الدولية كانت له انعكاسات سلبية عليه.** وهكذا أسهم الاستثمار في النمو بنسبة 3,1% من الناتج الداخلي الخام ما بين 1975 و1981 بفضل مشاريع استثمارية كبرى، أحدثها القطاع العمومي. أما الاستثمار الخاص، وعلى الرغم من كونه بقي ضعيفا، فإنه استفاد من إلغاء مرسوم المغربية في 1973، وافتتاح الاقتصاد تدريجيا منذ بداية التسعينيات. بيد أن التجارة الخارجية أثرت، إجمالا، بشكل سلبي، على الاقتصاد منذ 50 عاما (باستثناء الفترة ما بين 1982 و1987).

ومن ثم، فلقد كانت مساهمة الصادرات في النمو إيجابية (مستقرة في معدل 1,3% في احتساب النمو) لكنها لم تستطع تعويض المساهمة السلبية للواردات (-2% في المعدل). وهو الأمر الذي يؤكد الإخفاق النسبي لسياسات إحلال الواردات المتبعة، منذ الاستقلال. وعدم استغلال امتيازاتنا المقارنة (ولاسيما قياسا بالأجور النسبية المنخفضة)، وبخاصة هيمنة النشاطات ذات القيمة المضافة الضعيفة (نسيج، فلاحية غذائية) في مجال صادراتنا.

**يبين التحليل المرتكز على عاملي الشغل ورأس المال أن النمو الاقتصادي للبلاد انساق وراء الشغل رغم ضعف إنتاجية العاملين، وبالفعل يمثل الشغل ما يزيد عن 1,5% من النمو منذ 1967.** ولا غرابة في ذلك، نظرا لارتكاز معظم البلدان السائرة في طريق النمو على الأنشطة المكثفة للعنصر البشري، بالنظر إلى تيسر يد عاملة وافرة ورخيصة، وكذا قلة توفر رأس المال. هذا بينما ظلت إنتاجية العوامل الإجمالية ضعيفة جدا. ونظرا لتأرجحها، فقد كانت سلبية ما بين 1975

و1981، إن لم تصبح منعدمة ما بين 1988 و1995. وهو ما ينم عن تخصيص غير أمثل للعوامل، مما يشكل إشارة لوجود اختلالات في الاقتصاد المغربي، تسهم في عدم رصد الموارد البشرية والمالية في المجالات التي يمكن أن تكون أكثر إنتاجية.

#### ❖ النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

تعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية متشعبة وأبعد عن أن تكون آلية أو أحادية الجانب. وإذا كان المغرب قد عرف، خلال سنوات 1960-1970، معدلات نموه الأكثر ارتفاعاً (5,7% سنوياً، في المتوسط بين سنتي 1967 و1974، و4,6% بين 1975 و1981)، فإن هذا النمو لا يبدو أنه أفاد التنمية البشرية ولا سيما بالنظر إلى خاصيته اللامساواتية واعتباراً لضعف مستوى الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية الأكثر أهمية كالتربية والصحة.

وهكذا، تمكنت بلدان ذات بنى اقتصادية مشابهة إلى حد ما للمغرب، بمستوى مماثل من النمو، من تحقيق مستويات مختلفة من التنمية البشرية. ذلك أن تأثير النمو على التنمية البشرية يتوقف على مجموعة من المحددات من قبيل محتوى التشغيل، درجة الامساواة في توزيع العائدات، الانعكاسات على الفقر... إلخ. وعلى العكس من ذلك، ففي حالات الأزمة الاقتصادية، وحتى إذا ما كانت مستويات التنمية البشرية محدودة، فإن البلدان التي تكون فيها الامساواة أقل، تملك القدرة على تحمل ذلك بشكل أفضل.

وعلى خلاف المخطط الأحادي المقترح من قبل سياسات التقويم الهيكلي، توجد علاقات معقدة وتداخلات قوية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية؛ ذلك أن النمو يستطيع، في إطار بعض الشروط، أن يغذي التنمية البشرية والعكس صحيح.

وعلى الرغم من وجود تلازم إيجابي وقوي بين معدلات النمو ومستويات التنمية البشرية، يمكن ملاحظة حصول تنمية مرتفعة نسبياً عن طريق توزيع العائدات والمستوى الضعيف للنققات الاجتماعية وضعف نجاعتها، والرشوة والمعدلات غير كافية للتدريس والصحة وكذا إجماع الساكنة عن المشاركة في الحياة العامة....

#### 4. سوق الشغل

يعرف المغرب منذ 1982 معدل بطالة إجمالي برقمين. ويفسر هذا الوضع، أساساً، بكون عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل (عرض العمل) شهد زيادة مطردة، بيد أن إمكانيات استيعاب المشغلين (طلب العمل) ظلت محدودة بسبب نمو هش، واختلالات تعرقل حرية الاقتصاد. وتمس البطالة، على الخصوص، النساء والشباب والوسط الحضري.

#### 1.4. بطالة واسعة الانتشار

##### ❖ أعداد مرتفعة باطراد في سوق الشغل، أو الوجه الآخر للنافذة الديموغرافية

ثمة ملاحظة أساسية تطرح في صلب إشكالية الشغل: ارتفاع عرض الشغل بوتيرة أسرع من وتيرة التصاعد الديموغرافي منذ 1960، حيث إن الأولى ظلت أعلى من الثانية بنسبة 37%. وبالمقارنة مع سنة 1960 تضاعف عرض الشغل سنة 2003 ثلاث مرات ونصف، أي بمعدل تزايد سنوي نسبته 3,2%. وفي بداية الأمر، كان التطور الذي عرفه عرض إمكان الشغل محكوماً بهذه التطورات الديموغرافية. وهكذا، ففيما يتعلق بالسنوات الممتدة ما بين 1960 و2003 انتقل حجم الساكنة التي يتراوح عمرها بين 15 و59 سنة من 48% إلى 62%. وبذلك، فالأمر كان يتعلق بالدور الإيجابي للنافذة الديموغرافية. هذا فضلاً عن حجم التزايد الديموغرافي عبر النزوح القروي، الذي ينضاف إلى عرض الشغل في الحاضرة. بل والأكثر من ذلك فالساكنة الحضرية في سن الشغل زادت بوتيرة سريعة تفوق 4% سنوياً، منذ 1960.

وعلى امتداد العقود الثلاثة الأخيرة شكل عرض الشغل المتسم بتزايد العنصر النسوي الميزة الأساسية في مجال تطور سوق الشغل. وما بين 1960 و2003 تضاعفت النسبة النسوية في العرض الإجمالي للشغل أكثر من ثلاث مرات. أما في الوسط الحضري فقد سجل عرض الشغل النسوي ضعف وتيرة تصاعد عرض الشغل بالنسبة للرجال. يعزى هذا التطور البنوي إلى تحسن مستوى النساء التعليمي، وإلى تكاثر فرص الشغل في القطاع الثلاثي، وإلى زيادة الأرباح النسبية للنساء وإلى تحررهن التدريجي، الذي يخول لهن دوراً اقتصادياً متزايداً داخل الأسرة.

أدى انتشار التعليم إلى تغيير بنية عرض الشغل. وهكذا، ارتفعت، بشكل ملموس، في مجال الشغل الحضري، ما بين 1978 و1997 حصة فئات اليد العاملة المتوافرة على مستوى تعليم أساسي أو ثانوي، منتقلة على التوالي من 43,6% إلى 68,6% ومن 17,2% إلى 29,8%، بينما ظلت حصة حاملي شهادات التعليم العالي ضعيفة بالنسبة للتقنيين والأطر المتوسطة.

#### ❖ نمو اقتصادي ضعيف جدا، مما يجعله غير قادر بالملحوس على الرفع من الطاقات الاستيعابية للاقتصاد الوطني

تنوعت وتيرة خلق مناصب الشغل بقوة في مجموع الاقتصاد، من مرحلة إلى أخرى، وظلت غير كافية لاستيعاب عرض الشغل. حيث ارتفعت، بشكل ملحوس، فرص الشغل من 152.000 سنويا طوال فترة 1971 و1982، ثم انخفضت إلى 137.000 منصب، ما بين 1982 و1994. وبعد ذلك، ارتفعت إلى 217.000 في الفترة ما بين 1995 و2003. مع تركيز حصة مهمة من فرص الشغل في الوسط الحضري.

واكبت عملية النمو الاقتصادي تغييرات تدريجية في البنية القطاعية، ترتبت أساسا عن التغييرات التي همت الاستهلاك والإنتاجية وكذا الضغط التنافسي للتجارة الخارجية. وتم تعويض النقص الهام في حصة الشغل، في نشاطات القطاع الأولي، بزيادة مهمة في الشغل بالقطاع الثلاثي، وارتفاع مرن للشغل في القطاع الثانوي. وبذلك أسهمت الأنشطة الثلاثية، أكثر من غيرها، في تزايد الطلب على الشغل، حيث ازدادت حصتها في مجموع الشغل بما يفوق ثلاثة أضعاف ما بين 1960 و1994.

#### 4.2. المحددات البنوية للبطالة

##### ❖ مستوى جد محدود في مجال إحداث المقاولات

ظلت وتيرة خلق المقاولات محدودة جدا منذ الاستقلال، الشيء الذي حرم الاقتصاد الوطني من رافعة قوية للشغل. وهكذا ظل عدد المقاولات الجديدة المحدثة سنويا منذ 1960، في مستوى جد ضعيف. ويقل عن ذلك بكثير عدد المقاولات التي ما تزال قائمة، بعد خمس سنوات من مزاولتها لنشاطها. ويرجع السبب في ذلك أولا، وقبل كل شيء، إلى مناخ استثمار غير محفز على خلق مقاولات. وبالفعل فرغم الجهود المبذولة منذ الاستقلال، فإن عوامل كثيرة ظلت تثبط عزم المقاولين، منها عبء المساطر الإدارية وبطؤها، (الذي يولد كلفة في المال والوقت)، والحواجز المعيقة لولوج بعض الأسواق، التي تهيمن عليها الاحتكارات، وبخاصة صعوبة الزيادة في رؤوس الأموال بنسب فائدة جيدة لدى البنوك المغربية. فهذا الجانب، الذي يكتسي أهمية بالغة، حال دون اضطلاع القطاع الخاص بمهامه بدل الدولة، حينما فرضت تقشف الميزانية على الدولة نفسها تقليص وتيرة التوظيف في الثمانينيات.

##### ❖ الحضور الوزن للدولة في سوق الشغل

ترتبت عن التدخلات المستمرة للدولة في الحياة الاقتصادية اختلالات خطيرة في سوق الشغل، بسبب الأجور والاحتكارات ووسائل الضبط غير الملائمة. وفعلا، فقد دفع الحضور الوزن للدولة كمشغل منذ الاستقلال وبمستوى مرتفع نسبيا للأجور المطبقة بالعديد من المواهب إلى الإعراض عن القطاع الخاص والاتجاه نحو خلق المقاولات، وذلك على حساب عرض الشغل. هذا بالإضافة إلى صرامة وسائل الضبط وقانون الشغل المغربي، الذي يجعل من الصعب طرد المستخدمين في حالة خطأ أو إثر ظهور صعوبات في المقولة، مما أسهم في تقليص إمكانيات الشغل. ومن ثم، ظل المقاولون مهذبين بعدم إمكانية طرد المستخدمين، في حالة انعدام الكفاءة أو تقلب الظرفية، مما لا يحفزهم على التشغيل منذ البداية. وأخيرا حدثت احتكارات الدولة المهيمنة على اقتصاد البلاد من نمو القطاع الخاص الذي يمكن أن يلعب دورا أساسيا في التشغيل.

##### ❖ مشاكل مستعصية في مجال قابلية التشغيل

تعد قابلية التشغيل غير الكافية لشبابنا، وبعبارة أخرى، عدم ملائمة التكوينات المقدمة لحاجات عالم الشغل من بين الأسباب المحددة للبطالة بالمغرب. وبالفعل تبين اختلالات نظامنا التربوي الهوة العميقة بين التكوين الأكاديمي والحاجيات الحقيقية لاقتصادنا. فضعف مراعاة متطلبات القطاع الخاص في البرامج المدرسية والحاجيات الجديدة المرتبطة باقتصاد المعرفة، تطرح نفسها بحدة في هذا المضمرا. هذا مع العلم بأن تشغيل شبابنا كان، منذ أمد طويل رهين الإغراء الذي تمارسه الوظيفة العمومية، والذي طالما عاجته الدولة من خلال سياسات توظيف مكثفة. وهكذا اتجهت أجيال من الطلبة إلى تكوين يضمن لها العمل كموظف للدولة، عوض اكتساب تكوين يؤهلها للالتحاق بالقطاع الخاص. وقد أظهر البطء الحاد في خلق وظائف، نتيجة سياسات صارمة للميزانية عن صعوبات واضحة لاندماج حاملي الشهادات في القطاع الخاص.

### 3.4. بطالة تهم، بالأساس الشباب والنساء والحضرين

#### ❖ معدل بطالة مرتفع يخفي تفاوت عميقة

ظلت البطالة، بوصفها تعبير عن الإختلال في مجال الشغل بين العرض والطلب، دوما مرتفعة منذ الاستقلال. فبعد أن كان معدل البطالة منذ 1960 في حدود 9,4% وانخفض قليلا، بعد ذلك خلال نفس العقد. فإنه سرعان ما انتقل إلى 10,7% سنة 1982 ثم إلى 16% في 1994 بزيادة في حجم البطالة ب 57.000 عاطل في السنة. وبعد هذا التاريخ بدأت أعداد العاطلين في تحقيق انخفاض بسيط، بمعدل بطالة نسبته 11,2% أي بانخفاض حوالي خمس نقط.

يخفي المعدل المتوسط للبطالة تفاوتات كبرى، بالنظر إلى مكان الإقامة أو بالمقارنة بين الذكور والإناث وبين مستويات التعليم. ويمكن القول بأن البطالة ظاهرة حضرية تمس نسبيا النساء أكثر من الرجال والشباب أكثر من الراشدين وحاملي الشهادات أكثر من غيرهم.

#### ❖ بطالة حسب الفئات والوسط والنوع

ظل الشغل في الوسط القروي متسما بتشغيل ناقص أكثر منه بالبطالة نظرا للطابع الموسمي للأنشطة القروية. وعلى الرغم من أن معدل البطالة يعد ضئيلا، نسبيا في الوسط القروي فإنه شمل 13,6% من حاملي الشهادات المؤهلين للعمل سنة 2002 مقابل 17% سنة 2000. ويمكن تفسير هذا الانخفاض جزئيا بالهجرة القروية، ولاسيما أن الشغل يظل الحافز الرئيسي لحركة الهجرة القروية - الحضرية. هذا علاوة على وجود ارتباط سلبي بين البطالة في الوسط الحضري والإنتاج الفلاحي. وهذا يعني ضمنا أن التشغيل الناقص في البوادي يغذي، بشكل من الأشكال، البطالة الظرفية في المدن.

يواصل معدل البطالة منحاه المتصاعد في ارتباطه بالمستوى الدراسي. ففي سنة 2002 بلغ معدل البطالة 18,6% لدى التقنيين والأطر المتوسطة و30,8% لدى خريجي التعليم العالي و34,6% لدى خريجي التعليم الثانوي. وقد زاد معدل البطالة الحضرية بثلاثة أضعاف لدى خريجي التعليم العالي ما بين 1985 و2003، مؤكدا بذلك عدم تلاؤم منظومتنا التعليمية مع متطلبات القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بمؤشر البطالة حسب النوع، فإن البطالة تنتشر أكثر لدى النساء بنسبة 25,8%، مقابل 6,17% لدى الرجال. لكن هذا التطور النسبي لم يسجل تراجعا يذكر، حيث ظل معدل بطالة النساء بالمقارنة مع بطالة الرجال مستقرا بحوالي 1,5%، ما بين 1984 - 2003.

ومنذ أواسط الثمانينيات أصبحت البطالة طويلة الأمد المشكل الرئيسي، كما يشهد على ذلك التصاعد الموهول لنسبة العاطلين لمدة تفوق 12 شهرا، حيث انتقلت هذه النسبة من 54,7% في 1984 إلى 8,74% سنة 2003. وتؤكد حدة هذا المشكل وجود بطالة بنيوية بالمغرب: فبالنسبة للعديد من مناصب الشغل تظل المؤهلات التي توفرها منظومة التربية والتكوين غير كافية، مما يدفع المقاولات إلى توفير تكوين خلال العمل لهذا الصنف من العاملين، أو البحث عن موارد بشرية ذات خبرة مهنية في الميدان.

ما تزال البطالة تهم بحدة الشباب، لكن بدرجة أقل بالمقارنة مع الراشدين. ففي سنة 2003 بلغ معدل البطالة مستواه الأعلى لدى الشباب والشبان الراشدين (15-24 عاما) أي بنسبة 34,5% مقابل 20,2% بالنسبة للراشدين. لكن التطور النسبي للبطالة لدى هاتين المجموعتين يظهر تحسنا نسبيا لدى الفئة الأولى بالمقارنة مع الفئة الثانية؛ إذ تقلص معدل البطالة لدى الشبان في نسبة 7,2% إلى 1,7% ما بين 1984 و2003.

### 5. دور القطاع الخاص

#### 1.5 العوامل المحددة لتطور القطاع الخاص

#### ❖ ولوج الطلبات العمومية وسياسية أجور منخفضة

لئن تم إرساء الأسس الأولى للقطاع الخاص المغربي خلال فترة الحماية في شكل ثروات مكونة من التجارة والأراضي والملكية العقارية الحضرية فإن انطلاقته لن تتحقق إلا غداة الاستقلال. وسيتم هذا التطور بفضل التشجيعات التي منحت الأولوية للفلاحة وتنمية الصناعات الإحلالية للواردات، مع تحفيز مشاركة الرأسمال الوطني الخاص إلى جانب الرأسمال الأجنبي.

تشهد التشجيعات الموجهة لفائدة القطاع الخاص منذ نشأته وعبر تطوره، على العمل الإرادي الذي قامت به الدولة ولاسيما على مستوى تيسير طلبيات عمومية، ونهج سياسة أجور منخفضة وتحويل حصة من رؤوس الأموال الأجنبية لصالح المغاربة في إطار سياسة المغربية.

اكتسب دعم الدولة للقطاع الخاص شكل طلبيات عمومية لمواد وخدمات مقتناة من قبل مقاولات مغربية خاصة. ولقد بلغت هذه الطلبيات من الأهمية ما مكنها من توجيه تطور تراكم الرأسمال الخاص في عدة قطاعات بشكل حاسم (بناء وأشغال عمومية، عتاد معدني أو شبه معدني).

#### ❖ استمرار مركزة الرأسمال

ظهرت خلال السبعينيات معظم المجموعات الاقتصادية الكبرى في القطاع الخاص، نتيجة تضافر عاملين أساسيين: حاجة بعض الأسر المغربية إلى الإسهام في التغلب على إكراه التمويل الذي تشكو منه كثيرا المقاولات الشخصية أو العائلية، وكذا الإسهام في الإحلال محل الرأسمال الأجنبي، في إطار المغربية؛ فتكوين مجموعات خصوصية مغربية يمثل إحدى مظاهر تمركز ملكية رأس المال الذي يستفيد منه على الخصوص، أسر التجار وبعض الملاكين العقاريين. إن الولوج الإمتيازي إلى الجهاز الإداري للدولة، والتقرب من السلطة السياسية وإحداث علاقات تعاون وتضامن مع المسييرين الإقتصاديين الأجانب، في إطار جمعيات المنتجين ولجن تقنية ومهنية، سيكون لكل ذلك دور حاسم في تكوين القطاع الخاص.

في بداية الثمانينات اتسم القطاع الخاص بتمركزين اثنين: تمركز مالي مهم (حصة الموارد الاقتصادية للصناعة التحويلية، التي توجد بين أيدي أقلية من الأشخاص والعائلات) وتمركز اقتصادي (قوة السوق التي تستوحذ عليها أهم الشركات في مختلف القطاعات الصناعية). وبخصوص العنصر الأول يمكن القول بأن 55% من رؤوس الأموال الصناعية الخاصة المغربية كانت تخضع للمراقبة من طرف أهم المجموعات والعائلات الأساسية، بينما كانت العشرة الأولى منها تراقب ما يزيد عن 30%. استثمرت هذه الأموال بكثرة في المجالات التالية: الصناعات الغذائية (صناعات الحليب، والمصبرات والمواد الدسمة) وصناعات الجلد والأحذية وصناعة النسيج، وبشكل ثانوي صناعة الخشب وبعض المواد الخشبية.

أما التمركز العقاري فلقد برز بشكل خاص في مستهل الثمانينات بالقطاع الفلاحي: تقريبا ألف ملاك أو مستغل فلاحي خاص يراقبون، بشكل متفاوت، حوالي 500.000 هكتار (منها 120.000 مسقية بطريقة عصرية) أي ما يعادل 9% من مجموع المساحة المزروعة أو القابلة للزراعة بالمغرب. وبالإضافة إلى ذلك، يمتلك حوالي مائة من تلك المساحة، ما يناهز ربع الماشية من الغنم والبقر المستورد والمربي بطرق عصرية.

كما أن هيمنة المراقبة العائلية فرضت نفسها في قطاع التجارة بالجملة وفي مجال البناء والأشغال العمومية. ويعود أصل هذه الهيمنة إلى ضعف المخاطر المحتملة ورؤوس الأموال المجمدة وكذا إلى الضغط الذي فرضته المقاولات المغربية، غداة الاستقلال على الإدارة للدفع بها إلى تزويدها بطلبيات عمومية. وفي 1984 حققت المقاولات العشر الأولى لتجارة الجملة 48% من مجموع رقم معاملات هذا القطاع. منها أربعة تحت مراقبة مصالح عائلية مغربية.

أما فيما يتعلق بالقطاع المالي (بنوك وتأمينات) فلم يكن يشغل فيه الرأسمال الخاص إلا مواقع ثانوية لغاية بداية السبعينيات. لكن بفضل عملية المغربية الإلزامية في 1973، سيتمكن القطاع من رفع مساهمته إلى 27,5% من الرأسمال البنكي الإجمالي سنة 1975.

هذا التمركز لرأس المال واكبه لا توازن بين رأس المال والمشغل؛ فلقد اتسمت العلاقات بين أرباب العمل والعمال نزاعات مزمنة. فغياب حكمة جيدة في عالم المقاوله أدى إلى عدم التعاون بين أرباب العمل والمأجورين لتحديد الأهداف وتديير النزاعات الاجتماعية وتقوية الاتفاقيات الجماعية. وكان الأمور تجري دون أن يكون الحوار الاجتماعي فيها تقليدا وواقعا ساريا ومؤسسا لصالح المقاوله برمتها، وكان المشغلين والمستخدمين بإمكانهم تحقيق الربح الواحد على حساب الآخر. إن تصادم هذه الإستراتيجيات المسيطرة لدى كل فاعل وفي غياب توافق بين المعنيين بالأمر حال دون إحراز تقدم في القرارات الاجتماعية، التي كان من شأنها أن تكون في صالح الجميع.

#### ❖ تفاوتات وتوظيف غير ناجع للموارد

إذا كان صحيحا أن القطاع الخاص أسهم في تنمية بعض قطاعات الاقتصاد الوطني (صناعات إحلالية للواردات، مزارع للتصدير) فإن مساهمته هذه أدت الثمن، من خلال تفاوتات عديدة مرتبطة بتدخل الدولة. هذا بالإضافة إلى أن منطق التجمعات الذي يحفز على النهوض بالمجموعات الخاصة لا يبدو أنه يعمل لصالح تراكم منتج. وإذا كان صحيحا أيضا أن القطاع الخاص تمكن من تعزيز مواقعه ضمن الاقتصاد، بفضل دعم الدولة المتنوع، فإن سلوكه ظل، في النهاية ريعيا أكثر منه مقاولاتيا ومن صنف المقاول الأمثل (كما يحدده الاقتصادي شامبيتر).

أسهمت سيرورة التصنيع الإحلالي للواردات، في تيسير عملية تشويه البنيات المنتجة من خلال التمرکز الصناعي و بروز قدرات معطلة وتضاعف نشاطات شبه حرفية. وقد نتج التمرکز الصناعي عن تضافر عوامل ثلاثة أساسية: الاحتراز الجمركي، التشجيعات المختلفة ولاسيما منها الضريبية والمالية، الصناعة المحلية واعتماد تقنيات مكثفة في مجال الرأسمال، في مواجهة سوق داخلية ذات أبعاد ضيقة. وقد نتج عن هذا التمرکز ظهور سلطات قوية في السوق كانت لها انعكاسات سلبية على الأثمان والمنافسة.

وهكذا أتاح البحث عن قوة السوق استعمال القدرات الإنتاجية بشكل غير أمثل: إن توسع وحدات الإنتاج أكثر من اللازم، قياسا بإمكانيات التموين والاستيعاب بالسوق المحلية، واقتران هذا التوسع باحتكارات افتراضية في متناول بعض الصناعيين، تشكل نوعا من الحماية من شأنها ألا تحفز على البحث عن تقليص الكلفات وتشغيل المعامل في مستوى أمثل من الإنتاج. فلا غرابة إذن في انتشار استعمال ضعيف جدا للطاقت الإنتاجية في العديد من القطاعات، ومن ثم، فإن الكلفة المرتفعة الناجمة عنها، من شأنها أن تعيق التنافسية وتحد من النمو وتحرم المقاولات من الاستفادة من اقتصاديات الحجم، بفضل نمو الصادرات.

سيبرز تشوه البنيات المنتجة من خلال تعدد النشاطات شبه الحرفية. فوجود طلب غير مرضي ونهج السلطات العمومية لحماية جمركية مرتفعة من شأنه أن يجلب للصناعة عددا من الحرفيين والتجار والتقنيين، الذين تغريهم آفاق الربح السريع. هناك عامل آخر يندرج في نفس الاتجاه، يتمثل في إمكانية الإفلات كليا أو جزئيا من الضريبة، ما دامت النشاطات منظمة على أساس فردي أو عائلي، وتمارس في عقر الدار. إن نمو الأنشطة الحرفية وشبه الحرفية يعزز ثنائية الصناعة الكبيرة - الصناعة الصغيرة.

## 2.5. تطور القطاع غير المنظم

### ❖ دور يحتل الصدارة في الآلة الاقتصادية للبلاد

تحتل أنشطة القطاع غير المنظم مكانة بارزة في خلق مناصب الشغل، واكتساب التأهيل وتوزيع المداخل وطرق الإنتاج والاستهلاك. هذه الأنشطة تنتج مواد وخدمات لفئات اجتماعية ذات دخل محدود، يستحيل عليها الاستفادة من خدمات أو أنماط إعادة التوزيع، التي تتولاها الدولة. لذا ففي كل مدن البلاد، يزداد بشكل مثير، عدد المهن الصغيرة والأنشطة التي تمارس في الأزقة. إن هؤلاء الحرفيين المتجمعين في أحياء عتيقة مصنفة حسب نوع المهنة، والمنقلين الحضريين والرصاصيين بورشات صغيرة، والبنائين، والمشتغلات في أعمال التنظيف، والباعة المتجولين، كلها فئات تكون نسيجا اقتصاديا منفردا. تلعب هذه الأنشطة دورا مهما في سير الاقتصاد وفي الضبط الاجتماعي لبلادنا.

يمثل القطاع غير المنظم 39% من الشغل غير الفلاحي. ومن المرجح أنه يهيمن في المجال الحضري بنسبة 71,6% من الوحدات الإنتاجية. يتعلق الأمر أساسا ببعض فروع النشاط في القطاعات التي تشغل يدا عاملة غير مأجورة: تغذية، نسيج، جلد، خشب، أعمال معدنية، بناء، إصلاح سيارات وأدوات شخصية، تجارة التفصيل. أما مقاولات التجارة الصغرى (ولا سيما الباعة المتجولون) فإنها تهيمن فعلا على القطاع، وتليها الصناعة (خياطة، إسكافة) والخدمات والبناء. تتوفر حوالي نصف هذه الوحدات غير المنظمة على محل و 11,1% منها يعمل بسكنها. وتوجد أهم أقطاب هذه التجمعات بنواحي طنجة، دكالة، مكناس، فاس والجهة الشرقية.

### ❖ محددات متشعبة ومعقدة

تنتج الأنشطة غير المنظمة عن الهجرة والتمدين، وأزمة الشغل الرسمي، وحالة سوق الشغل، والصعوبات التي تواجه الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي وضبطه، والسياسات الاقتصادية المطبقة.

لا ينعزل نمو القطاع غير المنظم عن التمدين والهجرة القروية؛ فلقد ارتفع معدل تزايد الساكنة الحضرية بقوة خلال فترة 1960 - 1970، وذلك بنسب متوسطة تفوق 4%. إن النازحين القادمين من العالم القروي خلقوا نشاطات في المدن أو بجوارها، في مدن الصفيح أو الأحياء العتيقة - فالشغل غير المنظم يعد نتيجة غير مباشرة لضعف حيوية القطاع الفلاحي، الذي يغذي الهجرة القروية.

إن تدني الأجور وارتفاع معدل الشغل العرضي، يعدان عنصرين هاميين في نمو القطاع غير المنظم. وهكذا، فوضعية التأجير توجد في دوامة سريعة التأثير سلبيا، بالرغم من أن الأجر يحتل أول رتبة لدى الساكنة النشيطة: فحصة المأجورين بالنسبة للساكنة النشيطة انتقلت من 43,3% سنة 1987 إلى 39% سنة 2000. إن وضعية التأجير توجد في حالة تراجع وانخفاض كذلك. وبالفعل، فتقليص ساعات العمل وتساعد الاستئجار المؤقت زادا من حدة عرضية النشيطين، وشجعا على ممارسة شغل ثان. وبهذا عجلت أزمة الشغل، وكذا الشغل المؤجر ظهور أنواع أخرى من الأنشطة غير مأجورة.

**يلعب الفقر دورا مؤثرا في هذا المجال.** فلقد أسهم الفقر بشكل كبير في اتساع الأنشطة غير المنظمة، بسبب مفعوله على المداخل. حيث إنه يدفع الأسر المعوزة إلى اختيار استراتيجيات للبحث عن مورد مكمل للمدخل، في الأنشطة غير المنظمة على سبيل المثال.

وفضلا عن ذلك، يقدم نمو القطاع غير المنظم بدوره جوابا إضافيا عن نقائص منظومتنا التعليمية؛ فالقطاع غير المنظم أصبح أكثر فأكثر مجالا لاندماج غير المدرسين. ورغم التحسن الملموس لمعدلات التمدد، فإن هناك حالات هدر عديدة، ولاسيما في مرحلة الانتقال من التعليم الأساسي الابتدائي إلى الثانوي الإعدادي، الأمر الذي يدفع بالعديد من الشباب إلى الالتحاق بالقطاع غير المنظم، الذي أصبح يمثل إجابة عن ظواهر الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يتيح بالكاد، لشرائح من الساكنة ضمان الاستمرار في العيش.

### 5.3. التحولات الجذرية الناجمة عن آثار التحرير والانفتاح

#### ❖ استراتيجيات المجموعات المقاولاتية الخاصة في إطار الانفتاح

تتجه استراتيجيات المجموعات الكبيرة إلى الجمع بين تعزيز المواقع المكتسبة وتحقيق تنوع في كل أصناف الأنشطة. وعلى سبيل المثال، هناك مجموعات مقاولاتية سعت طيلة الثمانينيات إلى اكتساب وضع مهيم على القطاع الفلاحي الغذائي (صناعة حليبية، صناعة الزيوت الغذائية، صناعة السكر)، وذلك من خلال تصاعد مقتنياتهما الخارجية، لخصص في السوق. هذا المنطق الصناعي، كما تم تصوره من منظور مراقبة الأسواق، ينسجم مع مقاربة قوامها: تنوع الأنشطة وتعدد مجال التدخل المقاولاتي مع التركيز على تهيئة الموجودات المالية. وهكذا، فعلى امتداد الثمانينيات سعت هاته المجموعات المقاولاتية إلى أن تكون فاعلا رئيسيا في العديد من القطاعات (المعادن، السيارات، الصيد البحري، صناعة النسيج، المالية، السياحة والعقار)، محاولة بذلك الملائمة بين الانشغال بالمرودية المالية والطموح إلى لعب دور القاطرة بالنسبة للقطاع الخاص.

يروم التصور الاستراتيجي الثاني استحداث أنشطة مالية بديلة عن أنشطة بعض المجموعات المقاولاتية الخاصة: وتقوم هذه المجموعات بإعادة نشر استراتيجياتها لفائدة القطاع البنكي والمالي، وعلى حساب قطاعات كانت تمثل أساس نموها فيما قبل. وعلى ما يبدو، فقد تم نهج هذا النوع من الاستراتيجية على حساب الأنشطة الصناعية، ولاسيما صناعة النسيج والتجهيزات المنزلية الإلكترونية.

وبصفة مجملية، تعكس مختلف هذه التصورات الاستراتيجية سلوكا اقتصاديا متباينا للمجموعات المقاولاتية، تجاه تحرير الاقتصاد والانفتاح على المنافسة الدولية. وهي تصورات لا تحتكم، على ما يبدو، لتوجهات نموذج النمو، المرتكز على إعادة تنظيم أنشطة المجموعة صوب قطاعات مصدرية، حيث يتوافر المغرب على امتيازات قابلة للمقارنة.

#### ❖ المقاولات المتوسطة والصغيرة على محك المنافسة

رغم هيمنتها العديدة داخل النسيج الإنتاجي فإن المقاولات المتوسطة والصغيرة لا تسهم إلا بقسط متواضع في النشاط الاقتصادي. وهكذا فإذا كانت المقاولات المتوسطة والصغيرة تمثل 92% من المقاولات المغربية سنة 1998، فإنها لم تسهم سوى بنسبة 10% في القيمة المضافة المحدثة وبنسبة 16% في كتلة الأجور الإجمالية. سهلت الفرص المتاحة للولوج شبه الحر للسوق الأوروبية، في إطار نظام محدود القيمة المضافة لتحويل المنتجات، بزوغ فوج جديد من المقاولين. لذا، فإن صناعة المواد الجاهزة للاستعمال الموجهة للتصدير ستتم، على أساس الامتيازات التنافسية كاليد العاملة الرخيصة والقرب الجغرافي والثقافي من أوروبا؛ فالمقاولات التي انخرطت خلال الثمانينيات في هذا المجال ستسهم بشكل ملموس، إلى جانب المجموعات العمومية الكبرى، في تغيير بنية الصادرات المغربية، حيث لا تتوقف المنتجات المصنعة عن التزايد منذ سنة 1980.

غير أن دينامية مقاولاتية من هذا القبيل ظلت تعاني من إنتاجية ضعيفة للتشغيل. فقد كانت نسبة هاته الإنتاجية تقل في 1990 بنسبة 30% عن النسبة التي كانت عليها سنة 1986. وترجع أسباب هذا النقص إلى عوامل داخلية خاصة بالمقولة (عدم تكوين المستخدمين، مشاكل التنظيم، قدم عتاد الإنتاج). وأكثر من ذلك، فالمقولة تستفيد من الربح الذي يوفره نظام الولوج الامتيازي إلى السوق الأوروبية. ومن جهة أخرى وابتداء من سنوات 1990 تضررت تنافسية المقاولات المغربية، بسبب حدة المنافسة الدولية (إلغاء الاتفاقية متعددة الشبكة، انخراط الصين في المنظمة العالمية للتجارة، انفتاح الاتحاد الأوروبي على بلدان أوروبا الوسطى والشرقية)، وكذا بسبب الزيادات الحاصلة في الأجور بالمغرب، ارتفاع قيمة درهم. وأخيرا فإن تمركز الصادرات على أساس نظام محدود القيمة المضافة لتحويل المنتجات الذي سيسهم في حصر النشاط الصناعي في عمليات التجميع، التي ليس لها سوى وقع محدود على تصنيع البلاد.

أما بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغيرة، الموجهة نحو السوق الداخلية فقد عانت من عدة إكراهات: وقع الكساد، المرتبط بإجراءات التقويم الهيكلي، على الطلب الداخلي خلال الثمانينات، كلفة الفرص المرتبطة بعراقل إدارية، كلفة التمويل أو عدم ملاءمة مؤهلات الموارد البشرية. وهذه الإكراهات تتضاف إلى عناصر الضعف الداخلية للمقاولات المتوسطة والصغيرة (تدبير قصير المدى، رأسمال ناقص، تأطير ضعيف وانعدام الشفافية المالية) والقدرة المحدودة جدا للمقاولات على مواجهة تحديات العمولة، وتأثير منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي.

ينضاف إلى ذلك، أن مشكل تنافسية المقاولات المتوسطة والصغيرة يزيد استفحالاً، بسبب التراجع المستمر لامتيازاتها التنافسية التقليدية (ظهور بلدان منافسة تعتمد كلفة أجور أكثر انخفاضاً) هذا فضلاً عن معاناتها من عائق حقيقي يتعلق بالتجديد والابتكار. وبذلك فتأخر المغرب في هذا الميدان، يتجلى بوضوح في العدد القليل للمقاولات التي تمارس البحث والتنمية: 8% فقط من المقاولات تقوم بأنشطة البحث باستمرار أو بشكل ظرفي، داخل القطاع الصناعي المغربي. لكنها تمثل 20% من رقم المعاملات. فالجهد المبدول من أجل البحث والتنمية، والذي لا يتعدى 1,4% تقريباً من رقم المعاملات يحظى بأهمية أكثر في قطاعي النسيج والإليكترونيات.

**وبصفة إجمالية، هناك أربعة أصناف من السلوكات المتعلقة بالبحث والتنمية داخل المقاولات المغربية:**

(1-) الشركات التابعة لشركات متعددة الجنسيات، والتي تستفيد من إمكانيات الشركة الأم في المجالين العلمي والتقني، مما يجعلها متوافرة على منتجات تنافسية، من حيث الثمن والجودة، (2-) المقاولات الوطنية الكبرى الخاصة، التي يعد مسؤولوها أكثر وعياً، بحكم إدراكهم لبرهانات البحث والتنمية. ومن ثم، فهم يعيئون الوسائل الضرورية لذلك، (3-) مسيروا المقاولات المتوسطة، الصغيرة المقتنعون بضرورة الاستثمار في البحث والتنمية، مع معاناتهم من نقص في الموارد الكافية للقيام بذلك، (4-) وأخيراً المقاولات العائلية الموجهة نحو السوق المحلية والتي لا تشعر بالحاجة إلى البحث والتنمية، وفي مقابل ذلك، فهي تكتفي حينما تدعوها الحاجة إلى ذلك، باللجوء إلى السوق الخارجية لاقتناء العنصر المطلوب.

وفي النهاية، يبدو أن الحواجز الحقيقية للتنمية الاقتصادية لبلادنا ليست نتاج محيطها الماكرواقتصادي المستقر، بل إنها ذات طبيعة ميكرواقتصادية. ويظهر أن العائق الأساسي لاقتصادنا يكمن في غياب محيط مشجع للاستثمار الخاص ولخلق المقاولات والثروات. كما يبدو أن مناخ المعاملات لا يسمح لا بالتوقع والاستباق ولا بإيجاد حل سريع للنزاعات. وبهذا الصدد، يمكن التأكيد على أربعة عوائق: أولاً: نقائص مرتبطة بمنظومتنا القضائية، والتي تحد من القدرة على التكهن بقرارات العدالة. الأمر الذي يدفع المستثمرين إلى نوع من اليأس، بسبب تباطؤ تلك المنظومة وطابعها المتقلب، أحياناً فيينا يخص الأحكام الصادرة. ثم الهوة الشاسعة بين أنواع التكوين التي تقدمها منظومتنا التربوية في علاقتها بمستلزمات القطاع الخاص. ومن ثم، تلاحظ مفارقة صارخة: ذلك أن القطاع الخاص يقر بعجز متزايد في التأطير، في نفس الوقت الذي يمثل فيه حملة الشهادات العاطلين عدداً وافراً. ويشكل النظام المالي بدوره عائقاً كبيراً بالنسبة لاقتصادنا. وعلى العموم، فمن شأن صعوبات الاستفادة من القرض بالنسبة للمستثمرين أو منشئي مقاولات، وكذا حجم نسب الفائدة المرتفع، الجاري به العمل أن يسبب في إحباط المبادرة الخاصة. وأخيراً فمن شأن المشاكل المرتبطة بالعقار أن تزيد من تعقيد هذه الوضعية، ومن احتمال قدرة المشاريع الصناعية على الاستثمار. وأكثر من ذلك، فعدم توفر المستثمرين القرويين على رسوم عقارية يفضي إلى حرمانهم من رافد قد يعينهم على الاستفادة من دعم بنكي، قصد القيام بمشاريع تتعلق بالعصرنة والتجهيز.